

محددات تكوين الرأس المال الثابت في الجزائر خلال الفترة 1995-2018

Determinants of fixed capital formation in Algeria during the period 1995-2018

أحمد بن السيلت^{1*}، سعاد سعيداني²

¹جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس (الجزائر)، ahmedbensilette@yahoo.fr

²جامعة يحي فارس مدية (الجزائر)، souadmalek1988@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/02

تاريخ القبول: 2022/05/26

تاريخ الاستلام: 2021/12/14

Abstract :	المخلص:
<p>This study aims to know the nature of local investment and the determinants of fixed capital formation by studying the most important variables and indicators of the investment climate in Algeria, focusing on the economic, social and political structure in addition to the legal climate and the extent of the rule of law, and the degree of infrastructure development based on the descriptive approach to analyze investment behavior and conditions In Algeria, modern statistical methods and programs for data processing according to the Pesaran at al 2001 Autoregressive Deceleration (ARDL) method, and the Bound testing method (PESARAN, 1999), where the study reached a set of results, the most important of which was the existence of a balanced and complementary relationship It is common to the variables of the study and that local investment in Algeria is affected by a set of variables, whether in the long or short term, the most important of which are the exchange rate, the gross domestic product, the ability to bear the tax burden and the rule of law, in addition to the financial freedom index.</p> <p>Keywords: local investment, fixed capital, investment climate, investment projects, Bound testing method ARDL.</p> <p>JEL Classification Codes : E19; C22 ; A29</p>	<p>تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ماهية الاستثمار المحلي ومحددات تكوين الرأس المال الثابت من خلال دراسة أهم متغيرات ومؤشرات المناخ الاستثماري في الجزائر، بالتركيز على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالإضافة إلى المناخ القانوني ومدى سيادة القانون، ودرجة تطور البنى التحتية بالاعتماد على المنهج الوصفي لتحليل سلوك وظروف الاستثمار في الجزائر، والطرق والبرامج الإحصائية الحديثة لمعالجة البيانات وفق منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء Pesaran at al 2001 (ARDL)، واختبار منهج الحدود (Bound testing)، (PESARAN, 1999)، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها وجود علاقة توازنية وتكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وأن الاستثمار المحلي بالجزائر يتأثر بمجموعة من المتغيرات سواء في الأجل الطويل أو القصير أهمها وسعر الصرف والنتائج المحلي الإجمالي، والقدرة على تحمل العبء الضريبي وسيادة القانون، بالإضافة إلى مؤشر الحرية المالية.</p> <p>الكلمات الدالة: الاستثمار المحلي، رأس المال الثابت، المناخ الاستثماري، المشروعات الاستثمارية، منهج الحدود ARDL.</p> <p>تصنيفات JEL : E19 ; C22 ; A29</p>

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

تحتاج الدول خاصة النامية منها إلى استثمارات هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية، والتي لا يمكن توفيرها إلا بوجود رؤوس أموال وقدرة على تمويل المشروعات، مع ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري لتيسير وزيادة حجم الاستثمارات بأنواعها المحلية والأجنبية، وهذا بخلق فرص جديدة، والتركيز على العوامل التي تشجع على توليد الأفكار، التي من شأنها المساعدة في تطوير الاستثمار خاصة المحلي.

كما يحتاج المناخ الاستثماري إلى تعزيز المنافسة المحلية والدولية، وتفعيل دور الحكومة وجميع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والإنتاجية، حتى تكون عوامل تشجيع وجذب وأرضية لإقامة الاستثمارات ومجالاً للابتكار والابداع، في إطار الاستثمار الاستراتيجي، وتوجيه الاستثمار إلى القطاعات المدرة وفق الخطط التنموية مع مراعاة الخصوصية والمقومات والامكانيات المتاحة.

الإشكالية: ولأهمية الاستثمار المحلي في التنمية الاقتصادية ودوره كمتغير في السياسة الاقتصادية تبلورت إشكالية هذه الدراسة في صيغتها التالية: **ماهي أهم متغيرات المناخ الاستثماري التي تؤثر على تكوين الرأس المال الثابت في الجزائر؟**

الفرضيات: لمعالجة الإشكالية المطروحة وبلوغ الأهداف المرجوة من هذه الدراسة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- يوجد تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار المحلي ومتغيرات المناخ الاستثماري في الجزائر؛

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الاستثمار المحلي وجميع متغيرات المناخ الاستثماري.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة أهم محددات قيام وتطوير الاستثمار المحلي في الجزائر؛

- إبراز الإمكانيات والمقومات لبيئة ومناخ الاستثمار في الجزائر؛

- دراسة وتقييم واقع الاستثمار المحلي في الجزائر.

حدود الدراسة: تتكون حدود الدراسة من:

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

- الإطار الزمني: لقد تم تحديد فترة الدراسة (1995-2021).

منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي الاستقرائي في جمع البيانات ودراسة تطور البيانات المالية بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي لاختبار الفرضيات، وتحليل مؤشرات ومتغيرات كل من الاستثمار المحلي وأهم متغيرات

المناخ الاستثماري في الجزائر باستخدام الأساليب الكمية بالاعتماد على أدوات الإحصائية لمحاولة بناء نموذج يحاكي واقع تكوين الرأس المال الثابت في الجزائر.

الدراسات السابقة:

▪ **دراسة صلاح الدين الطاهر السماني صالح** بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي بعنوان: **محددات الاستثمار المحلي في السودان 1980-2015**، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أكتوبر 2017، والتي تهدف إلى تقدير دالة الاستثمار من خلال نموذج الانحدار في السودان والتعرف على أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار واعتمد أسلوب الاقتصاد القياسي الإحصائي، والتي اثبتت وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين حجم الاستثمار وقيمة الناتج المحلي الإجمالي، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ومعدل الفائدة من جهة وحجم الاستثمار من جهة أخرى.

▪ **دراسة بن مسعود عطالله** مقال تحت عنوان: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - 24 (1)، جامعة زيان عاشور الجلفة، وتهدف إلى دراسة أهم المحددات والعوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، واعتمد البحث على أدوات التحليل الإحصائي، باستخدام التكامل المتزامن والتي اثبتت وجود علاقة سببية متبادلة في المدى القصير بين الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وبين والانفاق الحكومي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من جهة أخرى، بالإضافة إلى وجود علاقة طويلة الأجل وذات معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والانفتاح التجاري وعدم وجود علاقة بينه وبين معدل التضخم.

▪ **جمال جويني وعبد الله سراج وسعيد خليل** مقال تحت عنوان: **Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to the Arab Region**، خلال الفترة 2001-2019 صندوق النقد العربي، -No13 2022 ، بتاريخ 12 افريل 2022 وتهدف إلى معرفة العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل ذات الصلة بالمنطقة العربية باستخدام مقاربة the Pooled Mean Group (PMG) approach، وبينت الدراسة ارتباط طردي بين النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية وعلاقة إيجابية بين الحرية الاقتصادية والصادرات مع الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن الأداء الاقتصادي المستقر الذي يرافقه قطاع مالي متطور وبيئة استثمارية ملائمة ضروري لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية.

المحور الأول: الإطار النظري للرأس المال الثابت (الاستثمار المحلي)

إن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتأتى إلا بوجود القدرة على استغلال الموارد المتاحة وفق مبدأ الرشادة الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير الرأس المال اللازم للقيام بأهم وظيفة من الوظائف الاقتصادية وهي الاستثمار، والذي يعتمد على وجود الرغبة في خلق القيمة المضافة لزيادة الدخل سواء على المستوى الجزئي أو الكلي،

الذي يعكس الإرادة في تحسين مناخ الاستثمار، لذا لا بد من البحث عن الأساليب والطرق التي تشجع الاستثمار لدفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم أدوات خلق القيمة المضافة، وتحقيق أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأصبح من بين أهم المتغيرات الاقتصادية، لدوره في زيادة الطاقات الإنتاجية بتكوين استثمارات جديدة أو تحسين وتوسيع أخرى قائمة، لذا لا بد من وجود سياسات لتوجيه نحو القطاعات الضرورية التي تخدم التنمية الاقتصادية المتكاملة.

تعريف الاستثمار: ويقصد به عموماً معنى اكتساب الموجودات المادية والمالية، ويمكن أن نميز بين ثلاث مفاهيم للاستثمار هما: (الزين، 2013، الصفحات 17-18)

✓ **الاستثمار بالمعنى الاقتصادي:** هو استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.

✓ **الاستثمار بالمعنى الإداري:** هو اكتساب الموجودات المالية، ويصبح الاستثمار في هذا المعنى هو التوظيف المالي في الأوراق والأدوات المالية المختلفة من أسهم وودائع... الخ، أي أنه التعامل بالأموال للحصول على الأرباح، وذلك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة ولفترة محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عامل المخاطرة الموافق للمستقبل.

✓ **الاستثمار بالمعنى المحاسبي:** يمثل مجموع الاستثمارات مجموع الممتلكات والقيم الدائمة المادية والمعنوية المنشأة أو المشتراة من طرف المؤسسة، الهدف ليس بيعها أو تحويلها ولكن استعمالها كوسائل دائمة الاستغلال بحسب عمرها الإنتاجي.

أدوات الاستثمار: هناك الكثير من الأدوات الاستثمارية ولعل أهمها:

✓ **الممتلكات (العقارات):** (nestpensions.org, 2021) يستثمر الكثير من الأشخاص في العقارات سواء كانت بشراء عقار لإعادة بيعه في وقت لاحق أو تأجيره وهو استثمار مباشر محفوف بالمخاطر في حالة انخفاض سوق العقارات وأزمة الرهن العقاري الأخيرة خير دليل، كما قد يأخذ الشكل غير المباشر بالاستثمار عن طريق الشركات التي تدير العقارات أو في صناديق أخرى متخصصة في الاستثمار العقاري، والمعروفة باسم صناديق الاستثمار العقاري real-estate investment trusts (REITs).

✓ **المشروعات الاقتصادية:** (مطر، 2006، صفحة 86) هي أكثر أدوات الاستثمار انتشاراً، وتتنوع أنشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي... الخ، كما أن منها ما يختص بتجارة أصناعة السلع أو الخدمات، وهو من الأدوات الحقيقية لأنه يقوم على الأصول الحقيقية كالمباني والآلات وغيرها، مما يؤدي إلى انتاج القيمة المضافة التي تزيد من ثروة المالك وتتعكس على زيادة الناتج القومي.

✓ **الاستثمار في الأوراق المالية:** (شيب، 2009، صفحة 53) وهي أكثر أدوات الاستثمار مرونة لما تتمتع بها من مزايا، وهي عدة أنواع تختلف من حيث العائد والمخاطرة والحقوق ولها العديد من القيم (الإسمية،

السوقية، الدفترية، التصفوية، الإصدار) ، وتتنوع عوائدها فمنها العوائد الجارية، العوائد الرأسمالية، وتتسم بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية، إلا أنها تتعرض للكثير من المخاطر، وهي نوعان أدوات ملكية مثل الأسهم وأدوات دين مثل السندات.

✓ **الاستثمار في السلع:** (شيب، 2009، صفحة 56) هي من بين الأدوات الاستثمارية الجيدة، خاصة الاستثمار في مجموعة السلع التي تتعامل بها أسواق متخصصة ومعروفة تحدد أسعارها وترتب أصنافها مثل سوق الشاي السيلاني في سيرلانكا، سوق الذهب في لندن والقطن في نيويورك....

الفرع الثاني: سياسات الاستثمار

هي عبارة عن المبادئ والقواعد العامة والتوجيهات والتدابير المركزية التي تحكم العملية الاستثمارية داخل الاقتصاد الوطني من حيث حجم الاستثمار وأولوياته، وتوزيعه القطاعي والإقليمي وجنسية وملكية واستراتيجية الإنتاجية، ونمط ومصادر تمويله، وعليه يمكن الإشارة إلى بعضها على النحو التالي: (عبد المطلب عبد الحميد، 2010، الصفحات 206-210)

✓ **سياسة تحديد أولويات اختيار المشروعات الاستثمارية:** وهنا يقوم صاحب القرار بتحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية، من منطلق محدودية الموارد المتاحة، وبالتالي لا بد من الاستخدام الأمثل لها في مرحلة التطور الاقتصادي، من خلال تحديد الأهداف الاستثمارية مع الاستناد إلى معايير الاستثمار الملائمة، وقد اتفق أن معيار تعظيم القيمة المضافة هو الأنسب لتحديد أولويات المشاريع الاستثمارية.

✓ **سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار:** وهنا يعمل على تصميم سياسة التوزيع القطاعي للاستثمار على مرحلتين:

• المرحلة الأولى يتم وضع خريطة استثمارية تقوم على أساس تحديد الأنشطة الاقتصادية بكل أبعادها في ثلاث مجموعات هي مجموعة الأنشطة السلعية، مجموعة أنشطة الخدمات الإنتاجية، مجموعة الأنشطة الخدمية الاجتماعية.

• المرحلة الثانية يتم فيها تحديد توجهات وحوافز ومزايا وأدوات سياسة الاستثمار.

✓ **سياسات توزيع الاستثمار بين القطاعين العام والخاص:** بوضع الأدوات التي تعطي وزنا أكبر للاستثمار، إما من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص، وتحدد معالم هذه السياسة وفق النظام الاقتصادي كونه قائما عن الملكية الخاصة أو المختلطة.

✓ **سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي والمناطق الحرة:** وهي مكملة للسياسة السابقة باستخدام مجموعة من الأدوات والحوافز والمزايا والضمانات والإجراءات والتدابير التي تعمل على تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي سواء في داخل البلاد أو خلال المناطق الحرة.

✓ **سياسة توزيع الاستثمار على الأقاليم الاقتصادية:** بتقسيم الاقتصاد الوطني إلى أقاليم اقتصادية، ومن ثم تحديد الأقاليم ذات الأولوية في التوجيه الاستثماري.

✓ سياسة الاستثمار الخاصة بالتعامل مع العالم الخارجي: وهنا تكون بالمفاضلة بين سياسة الإحلال محل الواردات (إحلال المنتجات الداخلية محل المستوردة)، وسياسة الاستثمار من أجل التصدير (الانتاج من أجل التصدير)، دون الدخول في تفاصيل كل واحدة.

✓ سياسة الاستثمار طبقا لمصادر التمويل: بوضع خريطة استثمارية حسب مصادر التمويل من حيث درجة كفاية المصادر الداخلية، وعن مدى توافر مدخرات محلية لتحقيق الأهداف الاستثمارية، أم لا بد من الاستثمارات بالمصادر الخارجية، وتتوقف التوليفة المثلى على تكلفة كل مصدر ومدى توافره.

المحور الثاني: واقع الاستثمار وتكوين الرأس المال الثابت في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر مجموعة من الآليات كان من أهمها تطوير الاستثمار، وهذا بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب لجذب وتشجيع توظيف الأموال وحماية الفاعلين في هذه المجال عن طريق سن قوانين وإصدار مراسيم من بينها:

الفرع الأول: أهم القوانين التي عرفها المناخ الاستثماري خلال الفترة 1990-2019

تهدف مختلف القوانين الاستثمارية الى تحرير الاستثمار من القيود والمعوقات الإدارية والإجرائية التي تصادفه وقد همت الدولة الجزائرية بسن قانون الاستثمار الذي يخضع في كل مرة إلى التعديلات التي تهدف إلى تحسينه واستدراك النقائص التي تظهر فيه:

✓ قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14/04/1990: هو قانون خاص بالنظام البنكي والنقدي الجزائري وليس قانون خاص بالاستثمار، الا أنه تضمن بعض الأحكام المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية في إطار تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، حيث أوكل هذا القانون مهمة فحص الاستثمارات الأجنبية الى هيئة نقدية وبنكية هي مجلس النقد والقرض كما ينص هذا القانون على السماح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر في الجزائر؛

✓ قانون الاستثمار لسنة 1993: يعتبر هذا الأخير أول قانون متعلق بالاستثمار بعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية سنة 1988 وصدر بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 حيث جاء هذا القانون لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتضمن القانون الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع والخدمات غير مخصصة صراحة للدولة أو فروعها كما تضمن مختلف الامتيازات الممنوحة للمستثمرين وانشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، ومن بين أهم المراسيم التي صدرت بعد قانون الاستثمار نجد: (كريمة، 2013، صفحة 93)

• المرسوم التنفيذي رقم 94-319 الصادر في 17/10/1994 المتضمن الصلاحيات الممنوحة لوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSSI وكيفية سيرها وتنظيمها؛

- المرسوم التنفيذي 94-320 الصادر في 17/10/1994 المتعلق بالمناطق الحرة والتي عرفها كما يلي: مساحات مضبوطة حدودها تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات و/أو تجارية يمكن أن تشمل على مطار أو ملك وطني مينائي أو تقع بالقرب من ميناء أو منطقة صناعية؛
- المرسوم التنفيذي 94-321 الصادر في 17/10/1994 يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من القانون 93-12 حيث يحدد شروط تعيين المناطق الخاصة وضبط حدودها (المناطق الخاصة مناطق يتطلب ترقيتها ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تتكون من الفضاءات الجيواقتصادية التي تتطوي على خصائص مشتركة من التجانس الاقتصادي والاجتماعي أو تكامله، وتزخر بطاقات من الموارد الطبيعية والبشرية أو الهياكل القاعدية المطلوب حشدها ورفع شأنها أو الكفيلة بتسهيل اقامة الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات وتطويره)؛
- المرسوم التنفيذي رقم 94-322: يحدد كيفية منح الامتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في مناطق خاصة في إطار ترقية الاستثمار؛
- المرسوم التنفيذي رقم 94-323 يحدد الحد الأدنى من الأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات؛
- النظام رقم 94-17 الصادر في 22/10/1994 يحدد تنظيم الصرف الخاص بالمناطق الحرة؛
- المرسوم التنفيذي رقم 36-295 الصادر في 08/09/1996 تضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ؛ (عبد القادر، 2004، صفحة 162)

✓ قانون الاستثمار لسنة 2001: صدر هذا القانون بموجب الامر رقم 01-03 في 20/08/2001 المتعلق بتطوير الاستثمار كنتيجة لعدم تحقيق قانون الاستثمار لسنة 1993 الاهداف المنتظرة منه والمتمثلة في زيادة حجم الاستثمارات ومن ثم توفير مناصب العمل الجديدة حيث لم يتم استثمار سوى مبلغ 50 مليون دولار من بين 40 مليار دولار المصرح بها لدى الوكالة خلال الفترة الممتدة ما بين 1996 و 2000 (مهدي، مراد، و عبد الحميد، 2007، صفحة 15) ويعود هذا الاخفاق اساس الى ضعف البنية التحتية صعوبة الحصول على العقار الصناعي والتمويل البنكي اضافة الى عدم الاستقرار السياسي والامني والاقتصادي؛

✓ قانون الاستثمار لسنة 2006: جاء الامر رقم 06-08 المؤرخ في 15/07/2006 ليعدل ويتمم القانون 01-03؛

الفرع الثاني: واقع الاستثمار في الجزائر (الاستثمار الصناعي نموذجا) :

كانت حصيلة المشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تتمثل في مختلف المشاريع المسجلة من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وكانت كما يلي:

✓ الفترة 2002-2012: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2021) من خلال الإحصائيات التي صرحت بها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال هذه الفترة بلغت نسبة الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي 62% من إجمالي المبالغ الاستثمارية المنجزة، حيث يبرز تصنيف الاستثمارات المنجزة في القطاع الصناعي خلال هذه الفترة، أن هنالك هيمنة لهذا القطاع على جميع المستويات (من حيث العدد، المبلغ المالي، مناصب الشغل المستحدثة) بنسب (11%، 62% و 35%) على التوالي، ومن حيث الفروع الصناعية تبرز

الصناعة الغذائية، الكيمياء والبلاستيك وصناعات الخشب والورق بالإضافة إلى إعادة استئناف صناعات النسيج والجلود وفي الأخير تأتي مواد البناء والزجاج.

كما سجل الاستثمار في المياه والطاقة والذاتان تميزا بالمشاريع العمومية الكبرى وبمبالغ مالية ضخمة، فضلا عن الاستثمارات الكبرى في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية.

في البداية كانت تقدر نسبة التطور السنوي للاستثمارات المنجزة حسب عدد المشاريع بـ1% في سنة 2002، ثم واصل هذا التطور في منحى تصاعدي حتى بلغ ذروة 22% سنة 2009 مع الحفاظ على الحد الأقصى بنسبة 11% في السنتين المتتاليتين 2010 و2011 وفي الأخير انتهى إلى 6% سنة 2012.

كما أن حجم التمويل ومناصب الشغل المستحدثة في نفس الاتجاهات التطورية وفقا للسنوات حيث تركز بنسبة 67% من حيث عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في كل أنحاء الوطن خاصة في المناطق الشمالية من البلاد نظرا لخصوصياته الإقليمية، في حين فإن المناطق الأخرى كالهضاب العليا الشرقية والجنوب الغربي تأتي في وضعية وسيطة بنسبة 11% لكل منهما من حيث المشاريع المنجزة، أما المناطق الأخرى التي كانت فيما مضى متخلفة عن هذا الركب بدأت فيما بعد تظهر وتبرز وهذا بفضل الجهود المبذولة والمتواصلة من طرف السلطات العمومية وذلك بتوفير البنى التحتية والمعدات اللازمة لذلك، إضافة إلى تقديم تدابير تحفيزية لإعادة التوازن الإقليمي والاقتصادي،

✓ **المشاريع الاستثمارية لسنة 2017:** بلغ عدد المشاريع الصناعية حسب حصيلة الاستثمارات المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: 2564 مشروع بقيمة 1.103 مليار دج، و103.609 منصب شغل مرتقب، وقد شكل قطاع الصناعة والسياحة ¼ من القيمة الإجمالية للاستثمارات. (وزارة الصناعة والمناجم، 2021)

▪ وتوزع هذه المشاريع حسب المجالات الصناعية كما يلي:

- الصناعات الغذائية: 716 مشروع بقيمة 199 مليار دج
- الكيمياء، البلاستيك، المطاط: 635 مشروع (221 مليار دج)
- صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية والإلكترونية: 463 مشروع (448 مليار دج)
- الخشب، الفلين، الورق والطباعة، 271 مشروع (115 مليار دج)
- مواد البناء: 245 مشروع (115 مليار دج)
- النسيج والتفصيل: 95 مشروع (23 مليار دج)
- صناعات متنوعة: 60 مشروع (112 مليون دج)
- مناجم ومحاجر: 50 مشروع (24 مليار دج)
- صناعة الجلود والأحذية: 25 مشروع (6 ملايين دج)
- ماء، طاقة: 4 مشاريع (110 مليون دج)

▪ كما تم توزيع هذه المشاريع بالشراكة مع الأجانب كما يلي: عدد المشاريع: 116 مشروع، بقيمة: 271 مليار دج وعدد مناصب الشغل: 14.525 عامل.

✓ **المشاريع الاستثمارية لسنة 2018:** (وكالة الإنشاء الجزائرية، 2021) تم تسجيل أكثر من 4.100 مشروع استثماري تركز أساسا في القطاع الصناعي حيث بلغ إجمالي الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الاستثمار 4.125 مشروعا بمبلغ إجمالي بلغ 1.676 مليار دج، والتي يرتقب أن توفر 143.320 منصب شغل، وبخصوص المشاريع التي تشمل مستثمرين أجانب، كشف المسئول على أنها تقدر بـ 146 مليار دج متركزة على الأخص في الصناعة، وحسب قطاعات النشاط، سجلت حصة قطاع الصناعة مقارنة بسنة 2017 ارتفاعا نسبيا حيث بلغت نسبتها 56% من مجموع عدد المشاريع المسجلة سنة 2018 مقابل 51% سنة 2017 و 62% من حيث القيمة مقابل 58% و 64% من حيث عدد مناصب الشغل مقابل 62%، كما تم تسجيل 2.293 مشروعا صناعيا بمبلغ 1.039 مليار دج و 92.211 منصب شغل مرتقب، ومن بين إجمالي هذه المشاريع الصناعية، ينتظر خلق 1.619 وحدة صناعية في فروع مختلفة، وتتمثل هذه الفروع على الأخص في الصناعات الفولاذية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية 420 مشروع بمبلغ 296 مليار دج والصناعات الغذائية 575 مشروع بـ 241 مليار دج وفرع الكيمياء-مطاط-بلاستيك 577 مشروع بـ 233 مليار دج والخشب والورق 316 مشروع بـ 118 مليار دج، مواد البناء 209 مشروع بـ 109 مليار دج،

✓ **الاستثمارات الصناعية الكبرى في الجزائر:** تم افتتاح خمسة مشاريع ضخمة في نوفمبر 2014 متصلة باتفاقيات استثمار مع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفقا لأحكام الأمر رقم 03-01، المعدل والمتمم تتمثل فيما يلي:

- **مصنع إنتاج السيارات لمجموعة رونو بولاية وهران:** تم افتتاحه بمناسبة إطلاق أول سيارة من نوع سامبول الجديدة؛
- **مصنع لإنتاج السيارات بعلامة مرسيدس - بنز بولاية تيارت:** لقد تم افتتاح هذا المصنع بعلامة مرسيدس - بنز (SAFAV-MB) بعين بوشقيف، ولاية تيارت يوم 26 أكتوبر 2014؛
- **محطة كبيرة لتحلية مياه البحر بمقطع بولاية وهران:** يعتبر هذا التثبيت واحد من أكبر المحطات في العالم باستخدام عملية التناضح العكسي، لديها القدرة على إنتاج 500 000 م³ من المياه في اليوم، الكمية الموجهة ليس فقط لتلبية احتياجات وهران ولكن أيضا الولايات المجاورة لها، وهي معسكر، تيارت غليزان ومستغانم؛
- **مصنع الأمونياك واليوريا بالمنطقة الصناعية لأرزويو (وهران):** يقع هذا المجمع في مرسى الحجاج، في المنطقة الصناعية في أرزيو شرق وهران، مصنع "سورفيرت الجزائر" "Sorfert-Algérie" لإنتاج أسمدة الأمونياك واليوريا، ويهدف إلى إنجاز وتسيير وحدتين لإنتاج الأمونياك من 2200 طن/يوم ووحدة ثالثة من 3450 طن/يوميا من اليوريا؛

✓ الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمثل الاستثمار في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجمل المشاريع الاستثمارية الصناعية التي تم انجازها خلال الفترة والمصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار ANDI؛

- إجمالي الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويبين الجدول التالي عدد وقيمة ونسبة المشاريع الاستثمارية في القطاع الصناعي إلى إجمالي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

جدول 1: الاستثمار الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المشاريع ص	700	711	745	866	858	769	407	1004
النسبة	30	31.53	10.68	7.4	5.07	3.9	6.11	13.01
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
عدد المشاريع ص	1135	1544	845	2124	2509	2564	2291	
النسبة	14.71	17.36	8.53	26.75	34.92	50.7	55.55	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات وزارة الصناعة، النشرات الإحصائية 2004-2018

يمثل الاستثمار في القطاع الصناعي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة هامة من إجمالي الاستثمار في القطاعات الأخرى، إلا أنه تعترضه الكثير من الصدمات حيث انخفض الاستثمار سنة 2010 بنسبة -47.07% مقارنة بسنة 2010 لأسباب تعود عادة إلى عمل اقتصادي متمثل في تغير البنية الهيكلية للقطاع العام ثم ارتفع مرة ثانية سنة 2011 تدريجيا إلى غاية سنة 2014 أين تعرض الاستثمار الصناعي لصدمة أخرى حيث انخفض عدد المشاريع الصناعية من 1544 مشروع إلى 845 مشروع بنسبة -45.27% لأسباب اقتصادية تمثلت في التراجع في سعر البترول والأزمة المالية التي عاشتها البلاد سنة 2014، ثم واصل الاستثمار الصناعي ارتفاعه إلى أن وصل إلى 2291 مشروع استثماري سنة 2018، أما نسبة الاستثمار الصناعي مقارنة ببقية القطاعات فكانت نسبة هامة في بداية فترة الدراسة بنسبة 30% سنة 2004 و2005 إلا أنها تراجعت وبقيت هذه النسبة في تذبذب مستمر إلى غاية سنة 2015 بداية الخماسي الجديد أين ارتفعت مساهمة الاستثمار في القطاع الصناعي بنسب هامة من إجمالي الاستثمارات فانتقلت من 8.53% سنة 2014 إلى 26.72% سنة 2015 وواصلت الارتفاع إلى غاية 55.55% سنة 2018 من إجمالي الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي نسبة هامة جدا تدل على تشجيع الدولة للقطاع الصناعي وتحفيزه كما تساهم في تحقيق القيمة المضافة للبلاد من خلال توفير المنتج الصناعي محليا والحد من استنزاف العملة الصعبة والحد من الواردات الاستهلاكية، ومن بين النشاطات المهيمنة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد الصناعة الغذائية التي تمثلت بنسبة 5.86% سنة 2005

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية: يمثل الجدول تطور عدد المؤسسات الص، وم في قطاع الصناعة التقليدية ونسبتها إلى إجمالي الم، ص، وم:

جدول 2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التقليدية

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي م ص م	342788	376767	410959	519526	625069	619072	659294
إجمالي مؤسسات ص، ت	96072	106222	116347	126887	169080	135623	146881
النسبة إلى الإجمالي	28.3	28.19	28.31	24.42	27.5	21.9	22.27
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي م ص م	711832	777818	852053	934569	1022621	1074503	1141863
إجمالي مؤسسات ص، ت	160764	175676	194562	214951	235202	242300	260687
النسبة إلى الإجمالي	22.58	22.58	22.83	23	23	22.55	22.83

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات وزارة الصناعة، النشرات الإحصائية 2005-2018

تمثل مؤسسات الصناعة التقليدية نسبة هامة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبلغ في المتوسط 24.25%، ومن خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات في الصناعة التقليدية كانت مرتفعة وتمثل نسب هامة تقارب 29% في السنوات الأولى للدراسة، ثم انخفضت سنة 2008 لتقارب المتوسط ثم ارتفعت سنة 2009 وذلك بإدماج الأشخاص الطبيعية الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة انطلاقا من السداسي الثاني لسنة 2008، وبدأت بالانخفاض انطلاقا من سنة 2010، حيث بلغ عدد الحرفيين حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء 135623 عند نهاية 2010 بفارق 4118 حرفي مقارنة 2009 حيث يوجد هذا الفارق ضمن 31578 م، ص، م بمعدل نمو يقدر ب 5.38%، وتدرج هذه التسجيلات ضمن الأشخاص الطبيعية للمهن الحرة ويكمن التغير بين 625069 سنة 2009 و619072 سنة 2010 نتيجة لتغير المصدر المتعلق بمنح المعطيات حول قطاع الصناعة التقليدية، تبعا لإنشاء وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (التغيير الحكومي 28 ماي 2010، حيث تغير نظام جمع المعطيات المتعلقة بفئة الصناعة التقليدية لتسجيل الحرفيين وأصبح منذ ذلك الحين يتم بالاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء كمصدر معلومات للحرفيين المسجلين بدلا من قاعدة البيانات المتكونة من شبكة غرف الصناعة التقليدية والحرف وبالتالي حسب الصندوق الوطني لغير الأجراء: توجد 587494 مؤسسة ص وم وحسب شبكة الغرف للصناعة التقليدية والحرف 625069 سنة 2009، كما أن العديد من هذه المؤسسات تكون عائلية أو تمثل نشاطات ثانوية لا تدخل في تعداد القوة العاملة مما جعلها غير قادرة على توفير مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: محددات تكوين الرأس المال الثابت في الجزائر أولاً: نموذج الدراسة

يعتبر تكوين الرأس المال الثابت من أكثر المتغيرات الاقتصادية أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، كونه أساس انشاء القيم المضافة وزيادة الدخل الوطني لذا كان على القائمين استغلاله أحسن استغلال بتخصيصه نحو أولويات مجالات لاقتصاد المختلفة وتهيئة المناخ المناسب وتذليل كل الصعوبات سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قانونية مع توفير وتطوير البنى التحتية لتعزيزه.

ولمعرفة أهم محدداته التي ساهمت في زيادته أو الحد منه تم تتبع سلوك مجموعة من السلاسل الزمنية باستخدام طرق القياس الكمي خاصة الظواهر الاجتماعية ومحاولة إيجاد العلاقة بين الاستثمار المحلي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية لبناء نموذج يحاكي ويحلل طبيعة هذه العلاقة كما يلي:

$$inves = f (ex, gdp, tax, inf, Cont Cor, regu, ru law, force, int,mond, free i,free f.....)$$

$$inves = ex, gdp, tax, inf, Cont Cor, regu, ru law, force, int,mond, free i,free f+.... +Ut$$

وتمثل هذه متغيرات المناخ الاستثماري كما يلي:

الجدول 3: أهم متغيرات المناخ الاستثماري

مؤشرات الحرية	العولمة	البنى التحتية	الهيكل الاقتصادي	الهيكل الاجتماعي	الوضع السياسي والقانوني
- مؤشر حرية الاستثمار free i	- مؤشر العولمة mond	- استخدام الانترنت int	- إجمالي تكوين رأس المال الثابت inves	- القوة العاملة force	- مؤشر السيطرة على الفساد Cont Cor
- مؤشر الحرية المالية free f	- مؤشر العولمة الاقتصادية mond e	- مؤشر جودة النقل trans	- سعر الصرف ex	- مؤشر التنمية البشرية hum	- مؤشر الاستقرار السياسي sta pol
- مؤشر الحرية الاقتصادية free e	- مؤشر العولمة المالية mind f		- الناتج المحلي الإجمالي gdp		- مؤشر الجودة التنظيمي regu
	- مؤشر العولمة التجارية mond c		- العبئ الضريبي tax		- مؤشر سيادة القانون ru law
			- التضخم inf		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على دراسات سابقة

ثانياً: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

هي مرحلة من مراحل القياس، فعي أساس اختيار النموذج الملائم وتقديره وهذا بمعرفة درجة استقرار وسكون السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة لان جل السلاسل الزمنية عمليا غير مستقرة كونها تتبع اتجاه

عام مما يعطي نتائج مضللة او ما يسمى بالانحدار الزائف (Spurious Regression) لذا يجب اخذ الفروقات للوصول الى استقرارها وتسهيل نمذجتها.

قبل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية نقوم باختيار المتغيرات التفسيرية ذات التأثير المعنوي وهذا بحذف من بين جميع المتغيرات المتغير الذي له أقل قيمة F جزئية والتي تكون أقل من F الجدولية، باستخدام برنامج SPSS26 بتطبيق خاصية أسلوب الحذف الخلفي **Backward Elimination Procedure** (ندى نزار محمد وآخرون، 2020، صفحة 116) وتم الإبقاء على المتغيرات التالية:

جدول 4: اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فويلر ADF

الفرق الاول			المستوى			القرار (الرتبة)	السلاسل
ثابت واتجاه	ثابت	/	ثابت واتجاه	ثابت	/		
3.410775-	3.478971-	1.479568-	2.427267-	0.547772	2.357885	I(1)	Inves
3.563576-	3.494460-	3.007112-	0.691152-	0.373816	2.487965	I(1)	Ex
-	-	-	3.890467-	3.290687-	1.064892-	I(0)	Gdp
5.093251-	5.113811-	4.824314-	0.035775-	1.741158-	0.997264	I(1)	TAX
-	-	-	6.514665-	7.331595-	1.481937-	I(0)	Inf
8.162849-	8.002826-	8.084202-	3.261558-	3.235756-	0.709794-	I(1)	Cont Cor
-	-	-	15.11048-	8.890707-	0.932602-	I(0)	ru law
6.804965-	6.877188-	0.775380-	3.790368-	0.770849-	6.292244	I(1)	Force
3.633327-	1.415913-	1.781213	2.087380	4.114849	4.229236	I(1)	Int
7.264958-	7.328435-	7.376698-	3.002564-	2.291752-	0.598761	I(1)	mond
4.651931-	4.724273-	4.280328-	3.116878-	1.821411-	1.357918-	I(1)	sta pol
5.621193-	5.621221-	5.549775-	1.772636-	1.581139-	1.206144-	I (1)	Free f
5.808790-	5.927321-	6.012757-	2.761729-	1.750265-	0.887808-	I (1)	Free i
4.440739-	3.769597-	2.674290-	4.416345-	3.752946-	2.669359-	%1	
3.632896-	3.004861-	1.957204-	3.622033-	2.998064-	1.956406-	%5	
3.254671-	2.642242-	1.608175-	3.248592-	2.638752-	1.608495-	%10	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات (E-views.12)

0.0203	-3.351479	0.329148	-1.103134	INVES(-3)
0.5654	-0.615036	2.48E+11	-1.53E+11	CONT_COR
0.0004	-8.393547	2.57E+09	-2.16E+10	EX
0.0067	4.446831	151958.9	675735.5	FORCE
0.0075	4.323323	3.76E+09	1.63E+10	FREE_F
0.6738	0.446724	1.93E+09	8.64E+08	FREE_I
0.0085	4.195669	1.22E+10	5.13E+10	GDP
0.0313	-2.967145	8.41E+09	-2.50E+10	TAX
0.7067	0.398444	8.71E+09	3.47E+09	MOND
0.0150	3.636559	8.03E+10	2.92E+11	RULAW
0.1218	1.861252	1.50E+11	2.79E+11	ST_PO
0.0708	2.288487	1.13E+10	2.59E+10	INF
0.0229	3.242494	1.01E+10	3.28E+10	INT
0.0710	-2.286567	1.07E+12	-2.45E+12	C
4.04E+12	Mean dependent var		0.999788	R-squared
1.63E+12	S.D. dependent var		0.999151	Adjusted R-squared
52.09751	Akaike info criterion		4.76E+10	S.E. of regression
52.89334	Schwarz criterion		1.13E+22	Sum squared resid
52.27023	Hannan-Quinn criter.		-531.0239	Log likelihood
2.587074	Durbin-Watson stat		1569.810	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

تمثل بيانات الجدول 6 المعادلة الأساسية لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء (ARDL) بأخذ ثلاث سنوات تأخر وبدون إبطاء لكل المتغيرات المفسرة، مع قبول النموذج بالنظر للمعنوية الكلية الكبيرة لإحصائية فيشر F، بالإضافة لكل من قيمة معامل التحديد R-squared والتي تبين أن القيمة التفسيرية للنموذج تمثل 99.91% بمعنى أن المتغيرات التفسيرية وضحت أكثر من 99% من سلوك المتغير التابع أي الاستثمار المحلي في الجزائر والباقي يرجع الى حد الخطأ العشوائي وهو الجزء غير المفسر في هذا النموذج.

تشير نتائج التقدير إلى أن النموذج القياسي لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Auto Corrélation)، وذلك باستخدام اختبار دارين واتسن (Durbin Watson). وبما أن قيمة (D.W) للنموذج قريبة من القيمة 2 فهذا دليل على عدم وجود ارتباط ذاتي.

يعتمد الحكم بوجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الاجل على قيمة الإحصائية ECM (-1) وإحصائية فيشر (F)، ومقارنتها بالقيم الجدولية الحرجة عند مستويات المعنوية 1%، 2.5%، 5% و 10% وكانت النتائج موضحة في الجدولين التاليين:

✓ تقدير النموذج في الأجل الطويل: وهي المرحلة الأخيرة من التقدير بعد التأكد من وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع الاستثمار المحلي والمتغيرات المفسرة متغيرات المناخ الاستثماري في الجزائر، فكانت النتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 10: نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل **ARDL (3, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0, 0)**
ARDL Long Run Form

ARDL Long Run Form				
Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5782	-0.594215	4.31E+11	-2.56E+11	CONT_COR
0.0094	-4.096850	8.84E+09	-3.62E+10	EX**
0.0031	5.333207	212584.5	1133757.	FORCE**
0.0089	4.156950	6.56E+09	2.73E+10	FREE_F**
0.6882	0.425477	3.41E+09	1.45E+09	FREE_I
0.0256	3.143916	2.74E+10	8.60E+10	GDP*
0.0493	-2.581385	1.62E+10	-4.19E+10	TAX*
0.7114	0.391738	1.49E+10	5.82E+09	MOND
0.0362	2.840200	1.72E+11	4.90E+11	RULAW*
0.1886	1.521790	3.08E+11	4.69E+11	ST_PO
0.0919	2.081104	2.09E+10	4.34E+10	INF
0.0046	4.868842	1.13E+10	5.51E+10	INT**
0.0433	-2.689641	1.53E+12	-4.12E+12	C*
EC = INVES - (255993167099.3859*CONT_COR -36218058908.1019*EX +				
1133757.1565*FOCE + 27273963783.7029*FREE_F + 1449205059.643				
6*FREE_I + 85997061749.0552*GDP -41869326186.5610*IMP +				
5821287024.7204*MOND + 489923483263.3689*RULAW +				
468627787478.2624*ST_PO + 43444884027.0664*INF +				
55084306759.8902*INT - 4117085602976.5708)				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

(*) معنوية عند 5%

تقييم الجودة الإحصائية والقياسية للنموذج المقدر:

- قيمة المعلمة المقدر للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن الاستثمار المحلي يكون عند حدود (-4.12E+12)، وهي معنوية) عند مستوى (5% وذلك لأن $(P < 0.05)$ ؛
- إشارة معامل سعر الصرف سالبة تدل على وجود علاقة عكسية بينه وبين الاستثمار المحلي، وهي ذات دلالة إحصائية) عند مستوى (5%) وذلك لأن $(P < 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل (-2.11038)، وتشير هذه القيمة إلى أن الزيادة في سعر صرف الدينار سيؤدي إلى انخفاض قيمة الاستثمار المحلي؛

- هناك علاقة طردية بين القوة العاملة والاستثمار المحلي، فزيادة في القوة العاملة يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبمعنوية إحصائية اقل من 5%؛
- تؤثر الحرية المالية على تكوين الرأس المال الثابت بعلاقة طردية فزيادة الحرية المالية تساهم في تكوين الرأس المال الثابت في الجزائر وبمعنوية إحصائية اقل من 5%؛
- وجود علاقة طردية بين الاستثمار المحلي ومتغيرة الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى تزايد قيمة الاستثمار المحلي وبمعنوية إحصائية.
- اما معلمة العبء الضريبي فتظهر بقيمة سالبة، دليل على علاقة عكسية تبين أنه كلما زاد العبء الضريبي يؤثر سلبا على انخفاض الاستثمار المحلي في الجزائر باعتباره اقتطاعا من الأرباح؛
- ان زيادة مؤشر سيادة القانون يؤدي إلى ارتفاع قيمة الاستثمار المحلي لوجود علاقة موجبة طردية بينهما وبمعنوية إحصائية؛
- أما مؤشر استعمال الانترنت في الجزائر فيؤثر على زيادة الاستثمار المحلي بعلاقة طردية.
- اما باقي المتغيرات كحرية الاستثمار والعولمة والاستقرار السياسي فأحصائيا لا تؤثر على المتغير التابع لأنها ليست معنوية سواء عند حد 5% وحتى 10%.

رابعا: أهم الاختبارات التشخيصية لتأكيد جودة للنموذج

تهدف الاختبارات التشخيصية إلى تبيان مدى استقرار النموذج وفق منهج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء (ARDL) وخلوه من أي تغيرات هيكلية ومدى توافق نتائج ومعاملات التقدير في المدين الطويل وقصير الأجل، أي لا يتضمن أي مشكل من مشكل القياس ومن بين أهم الاختبارات المعتمدة لذلك:

✓ اختبار Bounds Test: وكانت نتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول التالي:

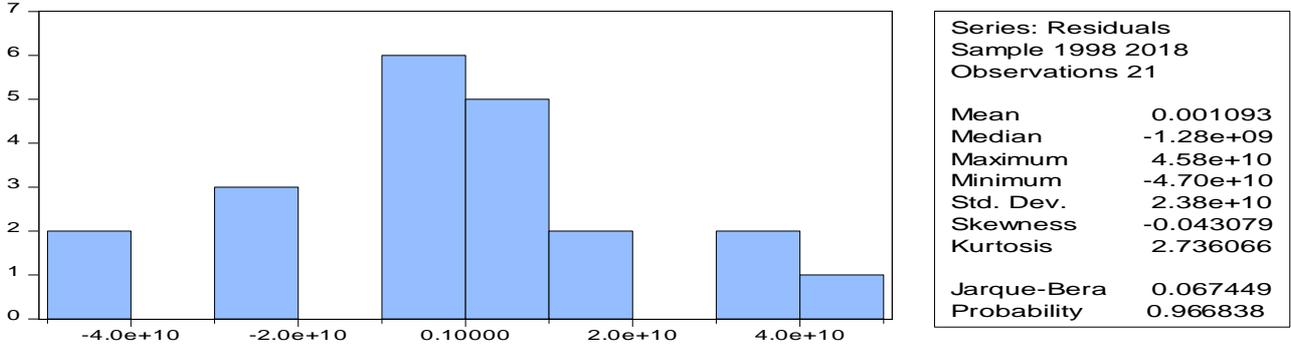
الجدول 11: نتائج اختبار Bounds Test

F-Bounds Test						
Null Hypothesis: No levels relationship						
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic		
Finite Sample: n=35						
-1	-1	10%	21	Actual Sample Size		
-1	-1	5%				
-1	-1	1%				
Finite Sample: n=30						
-1	-1	10%				
-1	-1	5%				
-1	-1	1%				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

✓ اختبار التوزيع الطبيعي: ويبين أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً عند كل النقاط للمتغير المستقل مثل وهذا يعني أنها تتغير من سالب لموجب حول قيمة الصفر بشكل توزيع طبيعي وبحيث يكون مجموعها صفراً، والشكل التالي يوضح نتائج الاختبار:

الشكل 1: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي:



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

من خلال معنوية Jarque-Bera والتي تتجاوز قيمتها 5% نقبل فرضية العدم ونستنتج أن سلسلة البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

✓ اختبار تجانس التباين: والذي يبين احتمالية توزيع حدود الخطأ العشوائي تبقى نفسها على جميع

مشاهدات قيم المتغيرات التفسيرية، ويتم ذلك باستعمال اختبار Heteroskedasticity Test ARCH

الجدول 12: نتائج اختبار تجانس التباين Heteroskedasticity Test: ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
0.5935	Prob. F(1,18)	0.295379	F-statistic
0.5699	Prob. Chi-Square(1)	0.322900	Obs*R-squared

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

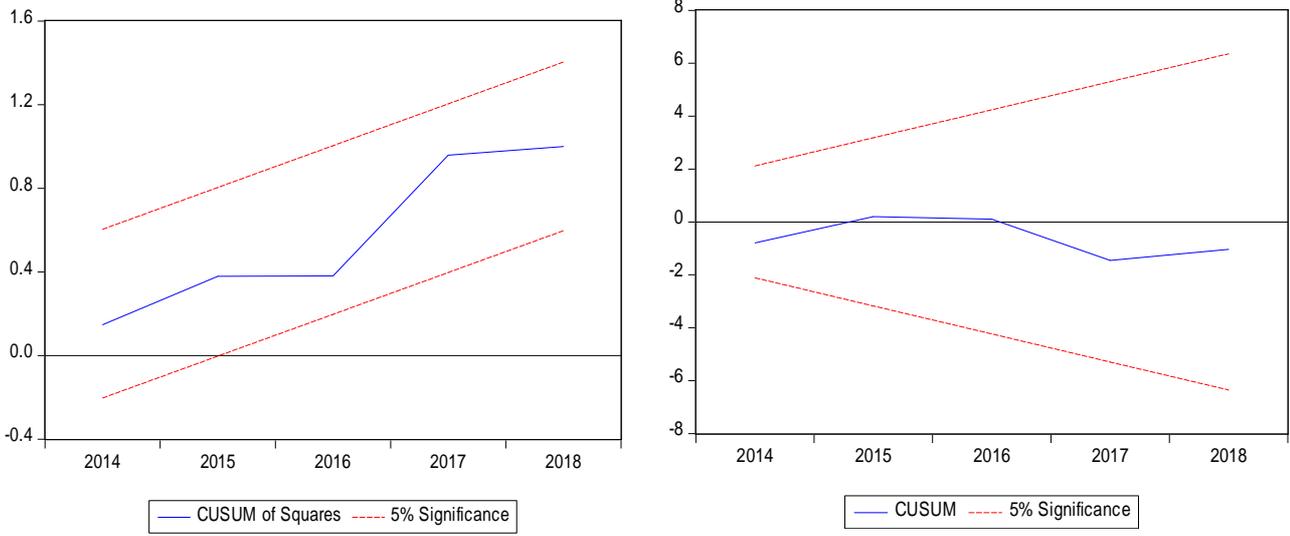
من خلال بيانات الجدول السابق تبين أن القيمة الاحتمالية لجداء عدد المشاهدات ومعامل التحديد غير معنوية وأكبر من 5% نقبل الفرضية العدم H_0 بتجانس التباين وأن توزيع حدود الخطأ تبقى نفسها على جميع مشاهدات قيم المتغيرات التفسيرية.

✓ اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: بهدف التأكد من خلو البيانات من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر

الزمن ويتم ذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي وكانت

النتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل 2: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E-views.12)

من خلال الشكلين تبين أن المعاملات المقدره لنموذج ARDL مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة لان إحصائية كل من CUSUM وCUSUMSQ وقت داخل الحدود الحرجة 5% مما يؤكد استقرار بين متغيرات الدراسة واتساق وانسجام النموذج

الخاتمة:

يعتمد انجاز مخططات وسياسات ترقية الاستثمار، على دراسة المناخ الاستثماري ورصد الإمكانيات والمقومات المادية والبشرية المتاحة، واستغلالها أحسن استغلال، وتهيئة الآليات المناسبة لتحقيق الخطة الاستثمارية والخطة البديلة، وعزل جميع المعوقات والصعوبات التي تحول دون تحقيق الأهداف الاستثمارية، وتفعيل جميع الحوافز والاعفاءات وحماية المستثمرين في حالة فشل المشروع، بالإضافة الى توجيه الاستثمارات للقطاعات الأكثر مردود والأقل مخاطرة التي تخلق فرصا للعمل وتزيد في الدخل الإجمالي الوطني وتدفع بعجلة التنمية، لذا يجب دراسة العلاقة بين الاستثمار وجميع متغيرات المناخ الاستثماري الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والخدمي، فكانت نتائج الدراسة في النقاط التالية:

نتائج الدراسة

بينت نتائج اختبارات جذر الوحدة احتواء معظم متغيرات الدراسة على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة عند المستوى Non stationary in the level، ومستقرة عند الفرق الأول stationary in the 1st difference، مما يعني إمكانية وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنية بين المتغير التابع وبافي المتغيرات التوضيحية؛

أشارت نتائج اختبارات التكامل المشترك إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة (توجد علاقة تكامل مشترك وثابت وتأكيد الفرضية الأولى؛

حتى يمكن خلق القيمة المضافة وتكوين الرأس المال الثابت في الجزائر لتطوير وتعزيز وتشجيع الاستثمار المحلي ينبغي الاهتمام بمجموعة من متغيرات المناخ الاستثماري التي تبين علاقتها المباشرة سواء في المدى القصير أو الطويل وهي:

- **الهيكل الاقتصادي:** أوضحت الدراسة أن أهم متغيرات الهيكل الاقتصادي التي تؤثر على قيمة وحجم الاستثمار المحلي وبمعنوية إحصائية أقل من 5% هي سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى العبء الضريبي أما التضخم فقد ظهر معنويا عند نسبة 10% ، وبعلاقة طردية، وهي نتيجة متوافقة والنظرية الاقتصادية باعتبار أن ارتفاع الأسعار يشجع على زيادة الإنتاج وزيادة الاستثمار وللعلاقة العكسية بين السعر ودالة الطلب بشرط انا لا تصل الأسعار إلى مستوى يؤدي إلى الكساد فتكون نتائج عكسية تقلل من حجم الاستثمار.
- **الهيكل الاجتماعي:** كان أهم متغير في الهيكل الاجتماعي تأثيرا على الاستثمار المحلي هو القوة العاملة بعلاقة طردية متوافقة مع النظرية الاقتصادية وبمعنوية إحصائية.
- **الهيكل السياسي والقانوني:** أما الجانب السياسي والقانوني فإن زيادة مؤشر سيادة القانون يؤدي إلى ارتفاع قيمة الاستثمار المحلي لوجود علاقة موجبة طردية بينهما وبمعنوية إحصائية؛
- **البنى التحتية:** أما مؤشر استعمال الانترنت في الجزائر فيؤثر على زيادة الاستثمار المحلي بعلاقة طردية.
- **مؤشرات الحرية:** تعمل الحرية المالية على تكوين الرأس المال الثابت بعلاقة طردية فزيادة الحرية المالية تساهم في تكوين الرأس المال الثابت في الجزائر وبمعنوية إحصائية أقل من 5%؛
- من خلال نتائج النموذج وجد أن العولمة والاستقرار السياسي لا تؤثر على المتغير التابع لأنها ليست معنوية سواء عند حد 5% وحتى 10%.

لم تتوافق النتائج الإحصائية مع طرح الفرضية الثانية بأن هناك دلالة إحصائية معنوية بين الاستثمار المحلي وجميع متغيرات الدراسة، بل لأغلبها.

التوصيات

- لا بد من مراجعة سياسة سعر الصرف واعتماد نظام سعر صرف يتوافق والسياسة الاستثمارية خاصة فيما يتعلق بالاستثمار السياحي وكل الاستثمارات القادرة على زيادة الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية من الواردات؛
- الاعتراف بأهمية السوق الموازي للعملة الصعبة ودوره في تحديد سعر الصرف التوازني للدينار، بتنظيمه وإعطائه الصورة والإطار القانوني الذي يعمل على مراقبته وتنظيمه بما يتوافق مع السياسة التجارية؛
- لم يعد من الممكن العمل والتنمية باقتصاد مغلق بعد الذي فرضته العولمة الاقتصادية والمالية وظهور التكتلات والاندمجات ومصالح الشراكة، والشركات العابرة للحدود والمناطق الحرة وشروط الانظام

- لمنظمة التجارة العالمية، لذا لا بد من الانفتاح الاقتصادي والمالي والتجاري الحذر، والدخول في السوق الدولية بمنتجات تنافسية مع حماية المنتج الوطني بدون مبالغة في الإعفاءات والقيود كالتعريفات الجمركية؛
- محاربة الفساد الإداري البيروقراطية وتسهيل الإجراءات التنظيمية التي ترمي إلى إقامة استثمارات جديدة أو التوسع في المشاريع القائمة، خاصة تلك المتوافقة والسياسة الاقتصادية والبرامج التنموية المخططة؛
- حماية المدخرين المودعين وأصحاب الأفكار الاستثمارية بتهيئة المناخ القانوني السياسي وفرض سلطة القانون على كل المتعاملين الاقتصاديين خاصة في العمل التجاري؛
- توجيه الاستثمار الى القطاعات ذات المقومات الكامنة والتي لها علاقة بالأمن الاقتصادي والاكتفاء الذاتي كالقطاع السياحي والفلاحي والطاقات المتجددة؛
- مرافقة المستثمرين المبتدئين ميدانيا وماليا لإنشاء مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة في إطار ترقية مفهوم المقاولاتية والمؤسسات الناشئة والوصول إلى المعايير الدولية من حيث العدد الكيف،
- الاهتمام بالبنى التحتية والتي تمثل شريان العمل الاستثماري من حيث التوريد والتسويق وتكافئ الفرص والفرصة البديلة الاستثمارية، بما يرتبط ومبادئ الحوكمة والافصاح والشفافية، كالرقمنة الالكترونية وتطوير جميع وسائل النقل الجوية والبرية وسكك الحديد للوصول إلى أكثر نقاط التوزيع الممكنة؛
- تشجيع الادخار ومحاربة الاكتناز بإرجاع الثقة في النظام المالي وخاصة المنظومة البنكية؛
- تفعيل دور السوق المالي لاستقطاب رؤوس الأموال وتشجيع المؤسسات لفتح رؤوس أموالها أمام المساهمين والمستثمرين؛
- إيجاد بدائل إسلامية للاستثمار بما يتوافق والوازع الديني والعادات والتقاليد وخصوصية المجتمع الجزائري.

قائمة المراجع:

- مطر، محمد. (2006). إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية (Vol. الرابعة). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- منصور الزين. (2013). تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية (المجلد الأول). عمان، الأردن: دار الراجحي للنشر والتوزيع.
- دريد كامل آل شيب. (2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2010). مبادئ وسياسات الاستثمار (المجلد الأول). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.

- بابا عبد القادر. (2004). سياسات الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (أطروحة دكتوراه دولة) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- بولحجل كريمة. (2013). تقييم سياسات ترقية المناخ الاستثماري الجزائري خلال الفترة 1990-2011 (مذكرة ماجستير) . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- عروي مهدي، مخلوفي مراد، و عبد الحميد. (2007). الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر (مذكرة تخرج لنيل اجاز المدرسة العليا للقضاء) . المدرسة العليا للقضاء، الجزائر: المدرسة العليا للقضاء.
- ندى نزار محمد وآخرون. (1 6, 2020). بناء الدالة التمييزية -مراجعة مقال - . المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، الصفحات 110-127.
- McNown, R. (2016, November). Bootstrapping the Autoregressive Distributed Lag Test for Cointegration. *DISCUSSION PAPERS IN ECONOMICS*(Working Paper No. 16-08).
- nestpensions.org. (2021, 11 28). *Different types of investment*. Récupéré sur nest pensions: <https://www.nestpensions.org.uk/schemeweb/dam/nestlibrary/Different-types-of-investment.pdf>
- PESARAN, H. (1999, February). Bounds Testing Approaches to the Analysis of long run Relationships. Récupéré sur <https://www.repository.cam.ac.uk/bitstream/handle/1810/418/pss1.pdf?s>
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2021). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. تم الاسترداد من www.andi.dz
- وزارة الصناعة والمناجم. (12 12, 2021). تم الاسترداد من وزارة الصناعة والمناجم: <http://www.mdipi.gov.dz>
- وكالة الإنشاء الجزائرية. (02 03, 2021). وكالة الإنشاء الجزائرية. تم الاسترداد من وكالة الإنشاء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/66445-4-100-2018>